الفصل الأول:

بين القيم والحوادث

وبعد الصدمة

أسباب ولا أسباب

obeikandl.com

بين القيم والحوادث

ربَّما كانت سيرة الخليفة الثالث -ذي النورين- أو في السير بالشواهد على الخصائص التي تلازم تاريخ العقيدة في أطوارها الأولى، ولاسيِّما أطوار التحول في طريق الاستقرار.

وأبرز هذه الخصائص في تاريخ العقيدة أنه تاريخ قيم ومبادئ وليس بتاريخ وقائع وأحداث.

فالوقائع والأحداث تتشابه في العصور المتطاولة، ولو أننا تخيلناها معروضة في الصور الصامتة، لما وجدنا من فارق يذكر بين الوقائع والأحداث التي تفصلها من مسافة الزمن آلاف السنين، ومن مسافة المكان آلاف الفراسخ كلها صورة متكرِّرة من حيث ظواهرها وأعراضها البادية للعيان، ولكنها تختلف اختلافًا بعيدًا حين ننفذ من ظاهرها إلى باطنها، أو حين ننفَذُ من حركاتها المكشوفة إلى القيم النفسية التي تكمن وراؤها، وإلى الدعاوى التي تدور عليها، ولو كانت من دعاوى المبطلين التي يصدق عليها في بعض الأحايين أنها كلمات حقٍّ أريدت بها أباطيل.

فالحوادث التي تدور على طلب السطوة غير الحوادث التي تدور على طلب الحرية، ولو كان طلب الحرية أكذوبة يتعلل بها المتعلل لغاية في نفسه يسترها ويعلن ما عداها.

فإذا كان المتعلل بالحرية مبطلاً في دعواه فهناك فارق صحيح بين المعارك التي تذكر فيها الحرية حقًا أو باطلاً، والمعارك التي لا ترد

فيها على لسان أحد ولا تخطر بباله. فلولا أنها أصبحت شيئًا يهتم به الناس ويتنازعونه لما ذكرها الصادقون ولا المبطلون.

ومتى أصبحت الحرية قيمة من القيم المحسوبة في حياة الأمم فهناك دليل عليها ممن يتعلل بها صادقًا ويتعلل بها كاذبًا ليخدع الناس بها عما يريده من ورائها.

وفي سيرة عثمان رضي الله عنه صدمة عنيفة تواجه كلَّ باحث في تاريخ صدر الإسلام، وتلك هي قتلته البشعة وهو شيخ وقور جاوز الثمانين.

لم يكن عثمان أول خليفة قتل، فإن الفاروق عمر بن الخطاب قتل قبله غيلةً[1] وهو يقيم الصلاة.

ولكن مقتل عمر لم يكن صدمة في تاريخ العقيدة، قتله غلام دخيل على الإسلام، ومن ورائه عصابة تدين بغير دينهِ وتكره منه ما عمله لإقامة ذلك الدين، فلا غربة ولا صدمة، ولا شيء فيه غير الفاجعة التي تفجع نفوس المسلمين.

أما تلك القتلة البشعة التي انتهت بها حياة الخليفة الثالث فشيء غير هذا.

وشيء بعيد عن هذا في صدمته المفاجئة لمن يتابع تاريخ العقيدة الإسلامية في أطوارها الأولى.

---

(١) بلا مبارزة ولا مواجهة.

لم يمض جيل على الإسلام ويقتل خليفة المسلمين هذه القتلة؟ فماذا صنعت هذه العقيدة إذن بنفوس الحاكمين والمحكومين؟ وماذا تغير من فتكات الجاهلية بعد جهاد المؤمنين وإيمان الكافرين؟

والسؤال صدمة عنيفة.

ولكنه قائم على خطأ جسيم، وإن يكن خطأ قريب التصحيح.

فالعقيدة لا تبطل الخلاف والنزاع، ولا تختم الوقائع والأحداث في التاريخ، ولم يحدث قطُّ في دعوة إصلاح في الدين أو غير الدين أنها قسمت التاريخ إلى عهدين: عهد سابق كان فيه نزاع وكانت فيه أحداث، وعهد لاحقٌّ يبطل فيه النزاع وتنقضي فيه الأحداث.

لم يحدث هذا قط ولا يحسن أن يحدث، فإنه لو حدث لكانت العقيدة المصلحة شللًا معطلًا لحياة الأمم معوقًا للتاريخ في مجراه المطرد[1] إلى غير قرار.

إن العقيدة لا تلغي الحوادث والخصومات، ولكنها تجدد القيم التي تدور عليها الحوادث والخصومات.

وليست الخصومات شر ما يبتلى به الناس، فشر منها الخسة التي ترضى بالدون، وشر منها الوفاق على الغش والمهانة، وشر منها شلل الأخلاق الذي لا يبالي صاحبه ما يحسن وما يقبح وما يرضى وما يسوء، وشر منها الحياة بغير قيمة تستحق الخلاف عليها وبغير معنى يتسع للبحث فيه.

---

(١) السائر إلى أمام.

فليس مطلوبًا من العقيدة أن تبطل الخصومات، ولكنما المطلوب منها أن ترتفع بالنفوس عن الخصومة في غير شأن، أو ترتفع بها عن الخصومة في شأن هزيل ضئيل.

وعلى هذا ينبغي ألا تكون الخصومات والأحداث هي مدار البحث في تاريخ هذه الفترة، بل ينبغي أن يكون مدار البحث على القيم والمبادئ التي دارت عليها تلك الخصومات والأحداث.

ولا نقول إنَّ الفاجعة إذن تهون.

وغاية ما نقوله أنها تفهم على وجهها الصحيح، وأنها تفهم على وجه لا يريب في عمل العقائد وعمل العقيدة الإسلامية على التخصيص.

لقد كان مدار الخصومة على محاسبة الإمام: محاسبة الرعية لإمامها، ومحاسبة الإمام لنفسه، وكلُّ أولئك شيءٌ جديد في التاريخ، وكل أولئك شيء يقيم ويقعد في حياة الأمم، ولاسيما حياتها في أطوار العقيدة الأولى.

أين كان أبناء الجاهلية من حقِّ الحساب بين الحاكم والمحكوم؟

أما في البادية فقد كان الحساب كله على شريعة الثأر والانتقام وإغارة القبيلة الكبيرة على القبيلة الصغيرة، وكان الغالب على الفرد أن يعيش في كنف قبيلته، تحميه إن استطاعت، أو تخلعه إن عجزت عن حمايته. وقد شاع في العصور الحديثة كلام كثير عن الحرية البدوية، ولم تفهم على حقيقتها مع كثرة الكلام فيها، فما كانت الحرية البدوية قط قائمة على حق إنساني تحميه الشرائع والآداب، ولكنها كانت أشبه شيء

بانطلاق المادة حيث لا عائق لها مما حولها، ومثل هذه الطلاقة طلاقة العصفور في فضائه، والحيوان الآبد في صحرائه: طلاقة المادة حيث لا حواجز ولا سدود.

وأمَّا الحكومات التي قامت في الجزيرة العربية، على نحو من نظام الملك والإمارة، فقد كانت شريعتها -على خلاف المظنون- طغيانًا مطلقًا من جميع القيود، وكان بعض ملوكهم يتخذ من أهوائه ونزواته شعائر يدين بها الناس في مسائل الحياة والموت، فكان المنذر بن ماء السماء يجعل له يوم نعيم ويوم بؤس، ويقتل كل من يسوقه إليه الحين في يوم بؤسه ولو كان عابر طريق، وكان يسكر ويأمر بالقتل فينقذ لساعته ولا يدري بعد إقامته فيم كان هذا العقاب إن صحَّ أن يسمى بالعقاب.

وحدث أن حجر بن الحارث[1] فرض على بني أسد إتاوة ثقيلة فتمرَّدوا عليها فاستباح أحياءهم، واعتقل رؤساءهم، وأقسم ليقتلنهم بالعصا هوانًا بهم عنده أن يقتلهم بالسيف أو السلاح، فسموا من أجل ذلك بعبيد العصا، وقال شاعرهم عبيد بن الأبرص يستشفع فيهم:

وَمَنَعـــتَهُم نَجـــدًا فَقَـــد حَلّـوا عَـلى وَجَـلٍ تِهامَـه
إِمّـا تَرَكـــتَ تَرَكـــتَ عَفـــ ـــوًا أَو قَتَلـتَ فَـلا مَلامَـه
أَنـــتَ المملَّـــك فـــوقهم وَهُـمُ العَبيـدُ إِلى القِيامَـه[2]

(١) أبو امرئ القيس الشاعر.

(٢) الأبيات من الكامل.

وكان عمرو بن هند يكلم الناس من وراء ستور، وكانوا يضربون المثل بكليب وائل في عزته فيقولون عن العزيز البالغ في العزة: إنه "أعزّ من كليب وائل"، لأنه كان يحمي الكلأ فلا يقرب حماه، ويمر بالمكان يعجبه فيرمي عنده بكليب وينادي بين القوم أنه حيث بلغ عواؤه كان حمى لا يرعى، وكانوا يقولون: "لا حرَّ بوادي عوف" لأنه كان من عزَّته يقهر كلَّ من حلَّ بواديه، فكلُّهم عنده كالعبيد.

وأقبح من ذلك ما روي عن عمليق ملك طسم وجديس، فإنه كان يأمل ألا تزفّ الفتاة إلى بعلها قبل أن تزفَّ إليه، وفي ذلك تقول إحدى هؤلاء الفتيات:

أيجمل مـا يـؤتى إلى فتيـانكم وأنتم رجال فيكم عدد النَّملِ[1]

إلى أشباه هذه المظالم التي أجملناها في كتابنا عن الديمقراطية في الإسلام، وقلنا معقبين عليها أنها روايات لم تخل من إضافات القصة والخيال كجميع روايات التاريخ القديم المنقول بالتلقين والإسناد، "ولكننا نثبتها ونعوِّل عليها لأن الفكرة هنا أبلغ من الخبر وأصدق من وثائق الأوراق، فلو لم تكن فكرتهم الغالبة عن الحكم أنه عزة وخيلاء لا تكملان لصاحبهما بغير إذلال الأعزاء وتمحل الذرائع للعتو والإيذاء، لما تواترت أنباء الملوك على هذه الوتيرة..".

ومن هذه الفكرة المتواترة عن سلطان الحكم إلى محاسبة الخليفة على كل صغيرة وكبيرة في شئون الدولة بون بعيد، وشيوعها بين الخاصة

(١) البيت من الطويل.

والعامة حتى يتصدى للحساب صغير القوم وكبيرهم على السواء هو الفتح الذي جاءت به العقيدة الإسلامية على أعقاب الجاهلية وعلى مسمع من طغيان الأكاسرة والقياصرة والتبابعة، في الشرق والغرب والشمال والجنوب.

وسنرى أنهم كانوا يحاسبون الخليفة على الزيادة في حمى المرعى المتروك لإبل الصَّدقة بعد تكاثُرها ومضاعفة عددِها، وسنرى أنهم كانوا يحاسبون واليًا من أكبر ولاته -وهو والي الشام معاوية بن أبي سفيان- لأنَّه سمى مالَ الدول مالَ الله بعد أن كان يسمى ببيت مال المسلمين، وأشفقوا أن يكون تغيير الاسم تمهيدًا لاستئثار الحاكم بالتصرُّف فيه، وكفِّ المسلمين أصحاب المال عن المحاسبة عليه.

هذه المحاسبة بين الحاكم والمحكوم قيمة كبيرة نشأت مع العقيدة المحمدية، وهي قيمة كبيرة على جميع حالاتها من الصدق فيها أو التذرع بها إلى غرض قد يخفيه أصحاب الذرائع والتعلات، فإن القانون يصونه أناس مخلصون، ويدعي غيرهم صيانته كاذبين مدلسين، ولكن القانون على الحالتين كسب عزيز لا يستهين به عاقل، ولا يقول أحد بالاستغناء عنه من أجل الكذب به أو الكذب عليه، وكذلك كل قيمة غالية من قيم الحياة الإنسانية، كالفضيلة والخير والحرية والصدق وما شابهها من فتوح الضمير في آماد التاريخ، مما يحرص عليه الناس أو يصطنعون الحرص عليه، فإنما تكسبها الإنسانية بالتعارف عليها وقبولها أو قبول مقاييسها، ولن تكون القيم جميعًا إلا من هذا القبيل وعلى هذا المثال.

ولقد كان من الناهضين لمحاسبة عثمان رضي الله عنه أناس مغرضون يقولون ما لا يفعلون ويفعلون غير ما يقولون. كان منهم من أقام عليه الحد، ومن حبس أباه في جريمة، ومن فرق بينه وبين خليله تزوجها على غير الشريعة، ومن أبى عليه الولاية، ومن لم يصنع به الخليفة أمرًا من هذه الأمور ولكنه كان منطوي النية على الفساد والإفساد. وكل هذه المآرب قد شيبت بها حركة المحاسبة ولا إزراء بشأنه ولا بالشأن الذي كسبته الأمة من تقريره والتعارف عليه، ولولا أنه حقّ لما تعلل به المبطلون.

وآفة البحث في تطور الأخلاق والقيم الإنسانية أن يتولاه من لا يفقهون قيمة النهي عن شيء بعد أن كان مباحًا غير منهي عنه ولا يخطر النهي عنه على بال أحد. فإقامة الحدود التي يؤخذ الناس بالتزامها وينهون عن تجاوزها، هي عنوان الدوافع الباطنية التي غيرت حياتهم، وغيرت نظراتهم إلى الأعمال والأخلاق فأعلنوها في تلك الحدود.

وأضلّ من هؤلاء من يبحثون في تطور الأخلاق فيأخذونها بالعناوين، ويطلقون العنوان الواحد على صفتين مختلفتين أو متناقضتين، ويكاد القس راشدال Rashdall أن يزن الأطوار الأخلاقية بهذا الميزان حيث يقول: "إنه ندر من رذيلة أو جريمة إلا كانت في زمن من الأزمنة منظورًا إليها كأنها واجب من واجبات الديانة أو العرف، كالسرقة التي كانت تحسب فضيلة من الناشئة الإسبرطية ومن الطائفة الهندية التي تسمى بطائفة الخناقين، وقد كانت القرصنة-وهي سطو

وقتل-صناعة محترمة في العالم القديم، وكان الاضطهاد الديني في القرون الوسطى أشرف الواجبات".

وليس من الميسور في هذا المقام أن نفصل وجوه الخلاف بين الإباحة القديمة والتحريم الحديث في جميع هذه الفعال والخلال، ولكننا نكتفي بما يستطاع بيانه بغير حاجة إلى الإفاضة والإسهاب كالقرصنة ما بين العصرين القديم والحديث. فهل القرصنة التي نحرمها اليوم هي القرصنة التي كانت مباحة بالأمس أو هما نقيضان باسم واحد مشترك بينهما بوهم الاصطلاح؟

الواقع أن قرصنة الأمس كانت حقًّا كحقِّ صاحب الملك الذي تسطو عليه. إذ كان صاحب الملك يجمع بضاعته بالسطور على قبيلة أو عشيرة أضعف منه وأعجز عن الهجوم والدفاع، فإن كان فيما يملكه شيء مصنوع فهو من صنع العبيد المسخرين في أرضه أو معمله وكلهم من أسرى الحرب المغتصبين من أبناء القبيلة التي قهرت لأنها عاجزة عن مقاومته ودفعه. فحقه في بضاعة السفينة كحق القرصان في السطو عليها، وليس هذا بالحق الذي يستطيع القرصان في العهد الحديث أن يدعيه ويقبل التعارف عليه.

ويصدق على سرقة الناشئة الإسبرطيين ما يصدق على القرصنة في العصور القديمة، ويمكن أن يقال كذلك أن الاضطهاد الديني في العصور الوسطى غير الاضطهاد الديني في العصر الحديث. لأن العمل لا يعتبر رذيلة أو جريمة إلا إذا كان فيه نقص لقيمة أخلاقية مصطلح عليها، ولم يكن التسامح ولا الحرية الفكرية قيمة مصطلحا عليها في

العصور المظلمة بين الأوروبيين، سواء منهم المضطهدون ومن يقع عليهم الاضطهاد، فلو أن أحدًا من الذين وقع عليهم الاضطهاد ظفر بمخالفيه في العقيدة لاضطهدهم كما اضطهدوه، وقسرهم على التصديق بعقيدته كما قسروه، وكلا الفريقين يستعيذ من حرية الفكر على اعتبارها تفريطًا في الغيرة على الدين.

فالقيم الأخلاقية والوجدانية هي الجوهر المهم في تطور الأخلاق، وليست هي الأسماء والعناوين، ومتى ظهرت "القيمة" في أمة فهي مكسب حق لاشك في نفعه أيًا كانت نية المنادي به على الصدق أو على الخداع، فلو لم يكن الذهب ذا قيمة لما استحق أن يزيفه المزيفون.

ومحاسبة الحكام كانت قيمة جديدة بين العرب وسائر المسلمين في الصدر الأول من الإسلام، فنادى بها الخاصَّة والعامة، وادّعاها الصادق والكاذب، وظلت عاملاً مهمًا في السياسة أيام الخلافة وبعد أن صار الحكم ملكًا يتوارثه الأبناء عن الآباء.

أمَّا الخليفة عثمان رضي الله عنه فأثر العقيدة فيه وهو فرد أوضح من أثرها فيمن قدموا إليه من الأمصار ليناظروه ويحاسبوه، وهو واحد من آحاد معدودين لم يكن في وسع العقل أن يتخيلهم في جاهليتهم على حالتهم التي ارتفعوا إليها بعد الإسلام.

إنه كان من سلالة الأمويين، وهي سلالة اشتهرت في الجاهلية بالحرص على المال لا تبذله في غير مأرب أو متعة، ولم ينهض أحد منهم بتكاليف المروءة والسخاء إلا منافرة لمن ينافسهم بين الملأ، وغيرة منهم أن يسبقوه إلى المجد والثناء، فلما أسلم عثمان رضي الله عنه كانت شهرته

الكبرى بالسخاء والأريحية، فنزل عن ماله لتسيير جيش في سنة العسرة، ونزل عن ماله لشراء بئر يستقي منها المسلمون بغير ثمن، ونزل عن ماله لتوسعة المسجد، ونزل عن ماله لحمل المغارم وإغاثة الملهوف والبر بالأقربين والأبعدين.

ومذهبه في محاسبة نفسه قد تتعارض فيه الأقوال والتأويلات، ولكنه في الأمر الثابت الذي لا جدل فيه قد بلغ الذروة من محاسبة النفس، والتحرُّج من المساس بالحياة البشرية ولو في سبيل الذود عن حياته وحياة أقرب الناس إليه.

فلما أيقن من القتل أبى أن يبقى في داره من يقتل أحدًا ممن يحيطون بها ويعالجون اقتحامها لاغتياله، ولما سئل أن يتنحى عن الخلافة أبى أن يتنحَّى عنها. ولم يكن إباؤه ضنًّا بشيءٍ تحتويه، فلا شيءَ أغلى من الحياة وقد هانت عليه. ولا يزعم أحد أنه غنم من الخلافة مالًا، بل يتفق المؤرخون على أنه ترك الدنيا وماله أقل مما كان لديه يوم ولي الخلافة، ولكنه أبى أن يخلع نفسه حذرًا من أن يحمل جريرة الخلع وما يعقبه من النزاع والقتل، وقد صرح بذلك غير مرة فقال إنه يخشى على الذين يستطيلون أيامه أن يتمنوا بعده لو كان يومه مائة سنة، فلا يبوؤن بالعاقبة المحذورة وهو مختار.

فإذا تركنا الحوادث جانبًا ونظرنا إلى التاريخ في صدر الإسلام على أنه تاريخ قيم ومبادئ، فلنا أن نقول أننا أمام فواجع مؤلمة يود الناظر إليها لو يزوي بصره عنها، وليس لنا أن نقول أننا أمام صدمة يصطدم بها من يسأل عن أثر العقيدة وأطوارها، فلا صدمة هناك إذا

نحن وزنا الحوادث بميزان القيم، وعلمنا أن التاريخ لن يخلو من الحوادث، وأن حوادث الخلاف ليست بأكبر الشرور التي يبتلى بها ضمائر بني الإنسان.

obeikandl.com

وبعد الصدمة

وليست الصدمةُ العنيفة بالحائل الوحيدِ دون توضيح هذه الفترة، وتمحيص أسبابها وعواملها، وتبعات المسئولين عنها. فالصعوبة الكبرى أننا في هذه الفترة أمام حادثين يرجع كل منهما إلى أسبابه وعوامله، ويتكلَّم عنهما بعض المؤرخين كأنهما حادث واحد متحد الأسباب والعوامل.

هذان الحادثان هما التطور السياسي ومقتل عثمان رضي الله عنه، وأسباب هذا لا تكفي لتعليل ذاك وليس من الحتم أن تؤدي إليه. وقد طال الجدل حول عمل عبد الله بن سبأ الملقب بابن السوداء وأثره في هذه الفترة، فرأى بعض المؤرخين أنه أهون من ذاك، لأنهم اعتقدوا أن الانقلاب السياسي ومقتل عثمان حادث واحد له أسباب واحدة، وليس هو كذلك. ولو أنهم فصلوا بين الأسباب في كليهما لأمكن تقدير التبعة والاستطاعة في عمل كلِّ عامل ودسيسةِ كل مشترك في المؤامرة.

فابن السوداء[1] ولاشكَّ أهون من أن يحدث التطور السياسي، وغيره ممن هم أعظم منه شأنًا وأشد منه خطرًا أهون من إحداث ذلك التطور كله، سواء تعمدوه أو عملوا له غير عامدين، لأنه يرجع إلى أسباب متفرقة، عميقة القرار، كثيرة التشعب، لا تضطلع بها قدرة رجل واحد ولا عدَّة رجال متألِّبين متواطئين.

---

(١) يعتقد أن عبد الله بن سبأ هذا كان يهوديًّا حتى مات.

ولكن مقتل عثمان شيء آخر غير التطور السياسي، وفي وسع ابن السوداء ومن هو أقل منه أن يقترفه بيده وأيدي من يستمعون لتحريضه ودسيسته، لأنه في حقيقته "مشاغبة" من مشاغبات الدهماء التي لا تعجز عن أمثال هذه الأفاعيل.

والذين يقرأون فاجعة عثمان ويلمون بالتاريخ يسبق إلى خيالهم ما قرأوه عن مصارع رؤساء الدول في إبان الثورات والفتن القومية، كالثورة الإنجليزية مع شارل الأول، والثورة الفرنسية مع لويس السادس عشر، وغيرهما من الثورات في العالم القديم والعالم الجديد.

ومتى سبقت إلى خيالهم هذه الصورة، حسبوا أن الثورة التي أفضت إلى مقتل رئيس الدولة في الأمتين كالثورة التي أفضت إلى مقتل رئيس الدولة الإسلامية في صدر الإسلام، وبينهما في الواقع فارق بعيد أبعد من فارق الزمان والمكان.

إنَّ الثورة التي طاحت بشارل الأول قد اجتمعت فيها قوة الأمة بأسرها على وجه التقريب أمام قوة العرش وأنصاره من النبلاء، وقد كانت هناك حرب وهزيمة غلبت فيها إحدى القوتين وانهزمت فيها القوة الأخرى.

وهكذا حدث في الثورة الفرنسية التي طاحت بلويس السادس عشر وهكذا حدث في ثورات كهذه بالقارة الأمريكية والعالم القديم.

أمَّا مقتل عثمان عليه الرضوان فلم تكن فيه حرب بين قوَّة الدولة وقوة الأمة، ولم تتقابل فيه قوى الحكومات الإسلامية وقوى الأمم في البلاد العربية وغير العربية، وغاية ما يوصف به أنه "حادثة محلية" قد

تتمُّ على أثر مشاغبة جامحةٍ من مشاغباتِ الدهماء، وقد يستطيعها ابن السوداء ومن هو أقلُّ من ابن السوداء.

وعلى سبيل الإيجاز الذي يغنينَا عن الإسهاب في المقارنة والمناقشة نقول: إن عثمان رضي الله عنه ما كان ليقتل لو كانت داره محروسة حراسة الدور التي يقيم فيها ولاة الأمور، وأنَّ هذه الجمهرة التي اقتحمت داره واجترأت عليه بالسلاح ما كانت لتقتل واليًا من ولاته- كمعاوية بن أبي سفيان في الشام مثلا- لو أنها هجمت على داره بين حرسه وأجناده، فلا محلَّ هنا للموازنة بين قوى الدولة وقوى المشاغبة أو الفتنة، ولا محلَّ كذلك للموازنة بين عوامل الانقلاب السياسي وعوامل الدفاع عن شخص الخليفة في داره، فكلُّ عوامل الانقلاب لم يكن من الحتم أن تؤدِّي إلى مقتل الخليفة ولو بلغت أضعاف ما كانت عليه، وقد كانت المشاغبة[1] التي جنت جنايتها على حياة الخليفة كافية لاجتراح هذه الفعلة ولو لم يكن وراءها كلُّ عوامل التطوُّر التي كانت تتجمع هنا وهناك في تلك الفترة الفاجعة، وقد بقيت عوامل التطور وازدادت بعد انتهاء عهود الخلفاء الراشدين وقيام الملك الموروث، فلم ينجم عنها مقتل ملك أو والٍ من كبار الولاة في بقاع الدولة الإسلامية من أقصاها إلى أقصاها.

فمن الواجب إذن عند إحصاء الأسباب والتبعات، والكلام عمَّا يستطاع وعمَّن يستطيعه، أن نفرق بين الحادثين، وأن نرجع بالتطور

(١) الأمور التي لا تسر.

السياسي إلى أسبابه وعوامله التي تبلغ ما تبلغ، ولا يلزم منها أن تؤدي إلى مقتل ولي الأمر في عاصمته، وأن نرجع بمقتل ولي الأمر إلى أسبابه وعوامله التي قد تحدث مع ذلك التطور وقد تحدث منفصلة عنه في كل طور من أطوار القلق والتذمر، مما يدوم أو ينقضي بانقضاء آونته ثم لا يعود في عصره.

obeikandl.com

أسباب ولا أسباب

على أن الأسباب التي ذكرت للحادِثَين جميعًا لا تزال في حاجة إلى إعادة نظر؛ لأنها إما أسباب مزعومة يراد بها غير ظاهرها، أو يجتهد بها المجتهدون بغير روية في مواردها ومصادرها، وإما أسباب صحيحة ولكنها لم تفعل فعلها إلا لاقترانها بأحوال تلك الفترة، ولو جاءت في فترة أخرى لما كان لها ذلك الأثر.

خذ لذلك مثلًا أسباب الفتنة كما ذكرها معاوية لابن الحصين.. سأله حين وفد عليه: "ما الذي شتت أمر المسلمين وخالف بينهم؟" قال ابن الحصين وكأنه أراد أن يوافق هواه: "قتل الناس عثمان؟". قال معاوية: "ما صنعت شيئًا" فعاد ابن الحصين يقول: "فمسير طلحة والزبير وعائشة وقتال عليّ إياهم". قال معاوية مرة أخرى: "ما صنعت شيئًا". فقال الرجل: "ما عندي غير هذا يا أمير المؤمنين". قال معاوية: "فأنا أخبرك. إنه لم يشتت بين المسلمين ولا فرق أهواءهم إلا الشورى التي جعلها عمر إلى ستة نفر، وذلك أن الله بعض محمدًا بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. فعمل بما أمره الله به ثم قبضه الله إليه وقدّم أبا بكر للصلاة فرضوه لأمر دنياهم إذ رضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمر دينهم فعمل بسنة الرسول وسار بسيرته حتى قبضه الله، واستخلف عمر فعمل بمثل سيرته. ثم جعلها شورى بين ستة نفر، فلم يكن منهم رجل إلا رجاها لنفسه ورجاها له قومه.. ولو أن عمر استخلف عليهم كما استخلف أبو بكر ما كان في ذلك اختلاف".

كذلك روى ابن الحصين عن معاوية، وجاء أناس من ذوي النظر في الحكمة والتاريخ فقالوا بما قال معاوية ومنهم محمد بن سليمان المتفلسف فيما رواه عنه ابن مكي الحاجب. قال ما فحواه: إن اختيار الستة من أهل الشورى ليكون الخليفة واحدًا منهم بعد مقتل الفاروق قد جعل كلاً منهم يشرئب إليها ويعلم أنه أهل لها، وكان أشدهم عملاً لها وكيدًا لعثمان طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي الملقب بطلحة الجود، فهو من أبناء عمومة أبي بكر، محبوب لسخائه وشجاعته وسبقه إلى الإسلام، وكان ينافس عليها الفاروق فضلا عمن جاء بعده، ويرى أن أبا بكر كان خليقًا أن يكلها إليه، وأنه إذا فضل عليه عمر فليس بعد عمر من يفضله، وأعانه الزبير لأن منافسة على وعثمان إذا وليا الخلافة أشق عليه من منافسة طلحة إذا هي آلت إليه.

وكان أناس من المجتهدين يتابعون محمد بن سليمان المتفلسف على هذا الرأي، أو يتابعون معاوية بن أبي سفيان أول من قال به وذهب إلى تخطئة عمر في ندبة لأهل الشورى، ولم تزل منهم بقية في عصرنا هذا ترى الحصافة والحكمة فيما قاله معاوية، منهم الأستاذ محمد أحمد جاد المولى الذي كان كبيرًا للمفتشين بوزارة المعارف، فهو ينقل كلام معاوية في كتابه "إنصاف عثمان" ثم يتبعه قائلاً أنه رأي "الحصيف المجرب الذي حلب الدهر أشطره، وغلب برأيه ودهائه صاح الحق على حقه، وأقام دولة الإسلام على تخوم دولة الروم موطدة الأكناف قوية الدعائم، وحاش لعمر أن يتهمه أحد فيما فعل، فإنه لم يرد إلا الخير للمسلمين جاهدًا، وكان أعظم ما يرجوه من ذلك ألا يكون خلاف

وافتراق بين المسلمين، وأكبر الظن عندنا أن عمر لو كان في حال غير هذه فربما فضل أن يريح المسلمين من العناء والمناوشات الحزبية، ويعهد إلى من هو أهلٌ للخلافة، فقد يجد الناس لهذا التعيين حرمة تسكبت الألسنة والدولة لا تزال فتية، أعدى أعدائها الشقاق والانقسام..".

هذا سبب من أشهر الأسباب المذكورة، تواتر القول به من أيام الفتنة إلى العصر الحاضر، ولو كانت الأسباب التاريخية تهمل على قدر وهنها وظهور الغرض فيها، لما ورد لهذا السبب ذكر على لسان بعد إفضاء معاوية بن إلى ابن الحصين، إلا أن يكون ذكره لتوهينه والكشف عن غرضه، وهو مكشوف لا يجهد من يريد أن يلتفت إليه.

فمعاوية لم ينكر الشورى في اختيار الخليفة إلا لأنه أجمع العزم على خطة ولاية العهد، ورشح لها ابنه يزيد من بعده، وما كان في هذه الخطة حصافة ولا تجربة، لأنها لم تلبث أن وقعت الخلاف في أقرب الأقربين إلى معاوية، وساقتهم إلى تولية العهد اثنين بدلاً من ولي عهد واحد، ولم تحسم الخلاف بين بني أمية فضلاً عن حسم الخلاف بين قريش وبين سائر المسلمين.

ولقد قال الشعبي إن عمر لم يمت حتى كانت قريش قد ملَّته لقمعه رؤساءهم وحبسه إياهم بالحجاز خوفًا من فتنتهم بالدنيا وفتنة الدنيا بهم، فإذا كانت هيبته في حياته قد سكنت بهم عن الخلاف فهم مختلفون بعد موته لا محالة، ولو أنه اختار للخلافة أحدًا سماه لما اختار طلحة ولا الزبير لأنه لم يذكرهما فيمن تمناه للخلافة من الموتى ولا من الأحياء. فقال إنه كان يختار أبا عبيدة لو عاش لأنه سمع رسول الله

يدعوه أمين الأمة، أو كان يختار سالمًا مولى أبي حذيفة لو عاش لأنه رأى رسول الله يقدمه للصلاة بالمهاجرين. فلما سمى من يحسبهم مرشحين للخلافة من الأحياء سمى عليّا وعثمان ولم يجاوزهما إلى غيرهما من الستة أصحاب الشورى. فقال لعلي: "أتق الله يا علي إن صارت إليك، ولا تحمل بني هاشم على رؤوس الناس" وقال لعثمان: "اتق الله يا عثمان إن صارت إليك، ولا تحمل بني معيط على رؤوس الناس" وما نحسبه سكت عن طلحة إلا عامدًا وعلى علم بأن الستة لا يجمعون عليه، وتقيةً أن يظن ظانٌّ أنها وقف على بني تيم، ويقينا منه أن اتفاق الستة على واحد أخرى أن يلزمهم الطاعة لمن يتفقون عليه.

وإذا كان في كلام معاوية لأبي الحصين حصافة ألمعية فتلك هي إشارته المقصودة إلى التفرقة بين أمور الدين وأمور الدنيا، واعتباره أن تقديم النبي عليه السلام أبا بكر للصلاة بالناس بمثابة الرضى عنه لأمور دينهم، فأضاف الناس إليه الرضى عنه لأمور دنياهم، ويصح من ثم أن يكون المرضي عنه لهذه غير المرضي عنه لتلك، وهذا هو المدخل إلى ولاية الملك لأمثال يزيد وعقبه مع وجود من هم أفضل منه دينا من جلة الصحابة والتابعين.

ونعدل عن الأسباب المزعومة أو الأسباب التي اجتهد بها المجتهدون، إلى الأسباب الواقعة التي حدثت وكان لها أثر في إهاجة الخواطر وتسويغ الانقلاب، ومنها ما يتعلق بأمور الدين، ومنها ما يتعلق بأمور الدنيا أو أمور الحكم والسياسة.

فمن الأمور التي تتعلق بالدين أن الخليفة الثالث زاد النداء في الأذان لصلاة الجمعة، وأنه أتم الصلاة في منى وعرفة وكان النبي والخليفتان الأولان يقيمونها على القصر، وقد صلاها عثمان نفسه في أول خلافته ركعتين، ومنها أنه جمع القرآن الكريم في نسخة وأمر بإحراق ما عداها في المدينة والأمصار.

ولم يكن عثمان رضي الله عنه في واحدة من هذه مستبيح حرام، بل كان متحرجًا غاية التحرج لدينه، فقد زاد في الأذان لكثرة عدد الناس واتساع المدينة، وصلى صلاة المقيم لأنه اتخذ بمكة أهلاً، فتحرج أن يصلي صلاة المسافر وهو صاحب أهل فيها، وقد كان جمعه القرآن الكريم حسنة من أجل الحسنات وسبقه أبو بكر وعمر إلى مثلها فحمد المسلمون صنيعهما، وأنكره من أنكره منهم أولاً ثم عادوا إلى قبوله، بل ألفوه وأثنوا عليه.

قال عمر: إن القتل قد استحر بأهل اليمامة، وأخشى أن يستحر بقراء الكتاب في غيرها، فيذهب ما حفظوه بذهابهم، إلا أن يجمعوه، وأشار على الخليفة الأول بجمعه، فكانت مفاجأة نفر منها أبو بكر وجعل يقول: "كيف أفعل شيئًا لم يفعله رسول الله!". فقال عمر: "هو والله خير". قال أبو بكر: "نعم خير". ولم يزل عمر يراجعه حتى شرح الله لذلك صدره. ثم أخذوا يتتبعون آي القرآن ويجمعونها من الرقاع والعسب والأكتاف وصدور الرجال حتى وجدوا من سورة التوبة آيتين عند خزيمة بن ثابت لم يجدوهما عند غيره، وتم جمع الكتاب في مصاحف عند طائفة من جلة الصحابة كالإمام علي، وعبد الله بن

مسعود، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبيّ بن كعب، وجاء عثمان فسد ذرائع الخلاف، ولم يأت بشيء من عنده غير تعميم المصحف في جميع البلدان ليقرأ المسلمون على نسخة واحدة.

ولئن كان في بعض هذه الأمور التي تتعلق بالدين مخالفة للمألوف، لقد خالف عمر المألوف في منع زواج المتعة، وفي نقص الأعطية للمؤلفة قلوبهم، وفي الإعفاء من حد السرقة في عام المجاعة، وفي تسوية الصفوف بالمسجد عند الصلاة، وفي مسائل أكبر مما أحصوه على عثمان، فلم يتحدث بها متحدث على سخط وتذكر فضلا عن الثورة وحمل السلاح.

ولا نطيل في سرد الأمور "الدنيوية" التي قبل أنها أهاجت الفتنة على عهد عثمان، ومنها غلبة قريش على الأمصار، وسيادة العرب على الأمم الأخرى، وإقامة بعض الولاة الذين اتهموا في تقواهم، وبذل الأموال لذوي القرابة والنصراء.

فقد ثار الثوار فجاء الكوفيون يطلبون الزبير، وجاء البصريون يطلبون طلحة، وجاء المصريون يطلبون عليًا، وكلهم من صميم قريش. وقد أقام معاوية ملكه بقريش العرب، وكان بذل الأموال لذوي القرابة والنصراء عماد دولته ووسيلته إلى تأسيس بيته وبسط سلطانه.

ومن الولاة الذين أنكر الثائرون ولا يتهم لاتهامهم بشرب الخمر الوليد بن عقبة، وقد حده عثمان بعد استماعه للشهادة عليه، ولم تكن ولايته على عهد عثمان، بل ولاه عمر على الجزيرة، واختاره عثمان لولاية الكوفة.

وسنرى، بعد، أنه ما من عمل نسب إلى الخليفة الثالث إلا حدث مثله من بعده فلن تنشب من أجله فتنة، بل لعله كان من دعائم الدولة وأساس السلطان.

ولهذا قلنا أنها أسباب ولا أسباب، وأنها بين أسباب مزعومة يراد بها غير ظاهرها، أو أسباب صحيحة ولكنها لم تفعل فعلها إلا لاقترانها بأحوال تلك الفترة، ولو جاءت في فترة أخرى لما كان لها ذلك الأثر.

... لِـمَ؟ ..

نعم، لِـمَ والأسباب واحدة تختلف عواقبها بين هذه الفترة وغيرها؟

ذلك أنها فترة جاءت بين الخلافة والمملكة، فلا تستقيم فيها وسائل الخلافة، ولا تستقيم فيها وسائل المملكة، ومن هنا اضطراب الوزن، واضطراب السخط والرضا، وقياس الأمور في وقت واحد بمقياسين مختلفين أو متعارضين، ولعمر الحق ما من شيء يدل على أن الأحداث السياسية تبع للحالة النفسية ومقاييس الفكر والأخلاق كما يدل عليه تاريخ هذه الفترة في صدر الإسلام بين خلافة الراشدين ودولة بني أمية.

لقد كان الناس رعية "مملكة" يتصرفون في معايشهم ومطالبهم كما يتصرف رعايا الممالك، ويسومون ولي أمرهم أن يسوسهم سياسة الخلافة، وينتظرون من الخليفة الثالث ألا يجري في أمر من الأمور على

نهج ينحرف قيد شعرة عن نهج الخليفتين الأول والثاني، وهم أنفسهم قد انحرفوا عن نهج رعايا الخليفتين أبعد انحراف.

ومما لا جدال فيه أن عثمان لم يكن بقوة أبي بكر وعمر، ولكن عمر نفسه على قوته ومهابته قد أحس في أخريات أيامه وطأة الاختلاف بين العهود، فكان يقول في دعائه: "اللهم كبرت سني، وضعفت قوتي، وانتشرت رعيتي، فالقبض غير مضيع ولا مفرط".

فتكليف عثمان أن يستبقى الزمن حيث لا يبقى، ضرب من تكليف الأيام ضد طباعها كما قال الشاعر الحكيم، وقد أسلفنا الإشارة إلى ذلك فقلنا في عبقرية الإمام أن عثمان "أحسَّ بها، فما فارق الدنيا حتى ترك الخلافة والملك عسكرين متناجزين لا يرجع أحدهما إلا بالغلبة على ندة وضدَّه".

وقلنا قبل ذلك: "أنه لابد من ملك أو خلافة، ولن يكون ملك بأدوات خليفة ولا خليفة بأدوات ملك... ولم يكن معاوية زاهدًا في الخلافة على عهد أبي بكر أو عمر أو عثمان، ولكن الخلافة كانت زاهدة فيه، فلما جاء عصر الملك طلب الملك والملك يطلبه".

ثمَّ قلنا: "كيف يكون المخرج بين سياسة الملك كما يطلبها العصر وسياسة الخلافة كما تطلبها البقية الباقية من آداب الفترة النبوية! أيفرق الأموال على رؤوس القوم وقادة الجند وطلاب الترف، أم يلزمهم عيشة النسك والشظف والجهاد؟ وإذا حرمهم وتألبوا عليه مع خصمه أفهو الغالب إذن بمطالب العصر ومقتضياته ودواعيه أم هم الغالبون؟ وإذا أعطاهم ليبذخوا بذخ الملك الدنيوي وهو وحده بينهم

الناسك المجتهد على سنة النبوة، أفيستقيم له هذا "الدور" العجيب وهو في جوهره متناقض لا يستقيم"؟

تلك هي العقدة التي استحكمت في عهد عثمان ووجب أن تنقطع في عهد عليّ ومعاوية.

وإعادة النظر في جميع الأسباب والتبعات تعود بنا إلى نظرة فاصلة في هذه المشكلة التي زادها نفر من المؤرخين إشكالاً بما أضافوه إليها من الأسباب المختلفة والأسباب الصحيحة التي خرجوا بها على غير مخرجها.

فنحن أولاً في تاريخ الخليفة الثالث أمام حادثين لا تكفي أسباب أحدهما لتفسير الحادث الآخر.

ونحن في الحادثين جميعًا بعد هذا أمام أسباب لا تفعل فعلها لو جاءت في فترة أخرى، ولعلها تفعل نقيض فعلها فتؤيد ولي الأمر ولا تخذله كما تأيدت دولة بني أمية بالعطايا والعمائر وكان فيها خذلان عثمان ومشيره مروان.

وما لم تنقطع غاشية هذا اللبس وهذا الإبهام من تاريخ هذه الفترة، فنحن نسلكها في ضباب لا تبدو فيه الأشباح والصور على حقيقتها، ومن ثم رجونا أن نبدأ السيرة وقد تبدد ما حولها من غواشي ذلك الضباب الكثيف، وسنبدؤها من حيث تبدأ في طريق لا يبهمه اختلاط الأسباب، ولا التعويل عليها مبتورة منفصلة الرؤوس والأذناب.